



تقرير تأكد مستقل

على تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة

إلى السادة / مساهمي شركة المجموعة المصرية العقارية
إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية
المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود على إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة المجموعة المصرية العقارية (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ طبقاً للنموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية المعد وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠١٦.

مسؤولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسؤولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في إجراء مهام التأكد المحدود على إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الأعمال التي تم أداءها وقد قمنا بمهام التأكد المحدود على إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على استنتاجاً بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي في إعداداته من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتشمل مهام التأكد المحدود لإعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الاطلاع والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً وغيره من إجراءات جمع الأدلة المناسبة.

إن إجراءات جمع الأدلة تعتبر محدودة أكثر عنها في مهمة للتأكد المناسب وأنه بناء على ذلك يتم الحصول على تأكيد أقل عنه في مهمة تأكيد مناسب ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة، وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ المشار إليه أعلاه لم يعد - في جميع جوانبه الهامة - طبقاً لقواعد الحوكمة استناداً إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات.

أحمد فؤاد الوطن

مجلس مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية : ٣٩٤

مجلس مراقبي الحسابات بالبنك المركزي المصري : ٣٤٠

مجلس مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات : ١٣٩٩

مجلس المحاسبين والمراجعين بوزارة المالية : ٦٦٠٥

Independent member of

B K R
INTERNATIONAL

القاهرة في: ٧ مايو ٢٠٢٥

تقرير رقم : ١٨٤

كود : ٥٨٨